الدرس (09): ترجمة مصطلحات اللسانيات الوظيفية

تمهيد:

تعد اللسانيات الوظيفية من المدارس اللسانية الحديثة؛ التي حظيت باهتمام الباحثين في الدرس اللغوي؛ وهي تمثل مبحثا استراتيجيا من مباحث التنظير اللساني الغربي؛ الذي يعنى بدراسة اللغة من المداخل الوظيفية المتعددة، أما عن المصطلح اللساني الوظيفي فلا يختلف أمر نقله بواسطة الترجمة عن المصطلحات اللسانية الأخرى، من حيث وضع المقابلات الاصطلاحية.

اللسانيات الوظيفية:

تهتم المدارس اللسانية عموما بدراسة اللغة وتحليلها من مداخل لغوية عدة، وبالنسبة لحلقة براغ، أو المدرسة الوظيفية، وتسمى أيضا المدرسة الفونيمية[1]، والمدرسة الفنولوجية تزامنا والظهور الرسمي للفنولوجيا على مسرح البحوث العلمية العالمية[2]، فقد ركزت جهودها في دراسة اللغة على «البحث عن الوظائف (Les fonctions) التي تؤديها في المجتمع أثناء تواصل أفراده»[3]؛ حيث تتعدد الوظائف اللغوية الاجتماعية بتعدد مقاصدها وأهدافها.

وبالنظر إلى أهمية المنجز الوظيفي للغة في الحياة الاجتماعية أقبلت مدرسة براغ تعنى بهذا الطرح، وتنظر إلى اللغة على أنها تشمل «عددا من الأساليب النطقية والأدبية التي تتناغم وتتناسب مع الطبقات الاجتماعية ومقتضيات المواقف والسياقات المستعملة فيها»[4].

وإذا كانت اللغة وسيلة البشر ولسان حالهم في التعبير عن أغراضهم وحاجاتهم الاجتماعية؛ فإنها تستمد قيمتها من القدرة على أداء هذه الوظائف والأدوار اعتمادا على مجموع العمليات اللسانية التي تجريها اللغة داخل نظامها.

وإذا كانت مدرسة براغ تنظر إلى اللغة من منظور الوظيفة، فإن هذا لا يعني أنها تتميز في تعاملها مع اللغة بوصفها كلا وظيفيا فحسب؛ لأن هذا ما تشترك فيه معظم المدارس اللسانية، بل تتميز في تحليلها اللساني الذي

[1]– ينظر: السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة – الجزيرة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2008، ص74.
[2]– ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، مفم للنشر، الجزائر، 2012، ص168.
[3]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص16.
[4]– السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص71.

يهدف أساسا إلى تبيان الوظائف التي تؤديها الوحدات البنيوية المختلفة للغة في الاستعمال، وهذا هو وجه التميّز لدى مدرسة براغ مقارنة بغيرها[1].

وقد تعمقت مدرسة براغ في دراستها للنظام اللغوي لتشمل جميع اتجاهاته؛ بما أن لكل منها نشاطه الوظيفي المميّز؛ هكذا «كان منهج الطرح يتوخى دراسة نظام اللغة الكلي، ومستوياتها المختلفة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية دراسة وظيفية»[2].

وبحكم تركيزها على البعد الوظيفي للغة، تميزت هذه المدرسة عن باقي المدارس اللسانية في طرحها النظري والإجرائي، خاصة حين اهتمت أكثر بالسمات الصوتية للغة، وأثرها في توجيه المستويات الأخرى، هذا ما جعل اللسانيات الوظيفية تشد انتباه الباحثين إليها درسا وترجمة.

مصطلح الوظيفة (function):

يعد هذا المفهوم من أهم مبادئ المدرسة الوظيفية؛ التي حملت هذه التسمية تأكيدا على القيمة المعرفية لمفهوم الوظيفة؛ على أساس «أن الباحث هو الذي يسعى إلى الكشف عن القطع الصوتية التي تؤدي وظيفة داخل التركيب؛ أي إنه يبحث عن الوحدات التي يمكنها أن تغير المعنى كلما استبدلت بأخرى، فتغير معنى الوحدات اللغوية دليل على أن لها وظيفة»[3].

يركز الباحث اللساني في المدرسة الوظيفية على المقاطع الصوتية وما تؤديه من وظائف تركيبية، ثم النظر في تحولات المعنى المترتبة عنها؛ أي هناك صلة وثيقة بين الوظيفة اللغوية للصوت وبناء المعنى؛ وأن أي استبدال يقع على مستوى الوحدات اللغوية ينتج عنه بالضرورة تغيرا في المعنى.

يقوم الباحث اللساني بتحليل العينات اللسانية تحليلا وظيفيا، فيقوم بإحصاء الوحدات اللغوية الموجودة فيها، ثم يعمد إلى ترتيبها محددا أوجه التشابه والاختلاف بينها بواسطة المقابلة، «وإن هذا التقابل هو الذي يعكس الفوارق الدلالية بينها، مما يؤكد أن لكل كلمة وظيفة داخل التركيب»[4].

---

[1]- ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر. محمد زياد كبة، النشر والمطابع جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1417هـ، ص105.

[2]- السعيد شنوقة، مدخل إلى المدارس اللسانية، ص73.

[3]- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص17.

[4]- نفسه، ص18.

وقد ميّز نيكولاي سيرجيفتش تروبتسكوي (Nikolai Sergeyevich Trubetzkoy) (1890-1938) بين الوظائف المختلفة التي يمكن أن يحققها التقابل الوظيفي؛ ولعل أهمها تلك الوظيفة التي تفرق بين الكلمات والسلاسل الكلامية المتفاوتة من حيث الطول؛ وقد أطلق عليها اسم "وظيفة التمييز" (distinctive function)[1].

ولا يقتصر التقابل الوظيفي على مجموع الوظائف الصوتية التي تمكن السامع من معرفة سلاسل الكلمات التي يتلفظ بها المتكلم؛ بل هناك وظائف أخرى عمد تروبتسكوي إلى تحليلها وفق ما ذهب إليه الفيلسوف الفييني كارل بوهلر (Karl Buhler) (1879-1963) في التمييز بين ثلاث وظائف كلامية؛ متمثلة في[2]:

- **وظيفة التمثيل** (Representative function): وهي الوظيفة المتعلقة بتقرير الحقائق.
- **وظيفة التعبير** (Expressive function): وهي الوظيفة المتعلقة بنقل الأفكار التي يعبر عنه المتكلم.
- **وظيفة الانفعال** (Conative function): وهي الوظيفة المتعلقة بالتأثير في السامع.

التضاد الفونولوجي (Phonological opposition):

اهتم تروبسكوي كثيرا بمفهوم التضاد الفونولوجي؛ حيث أولاه عناية خاصة؛ إذ قام بدراسة مختلف أنواعه، على أساس أن الفونيم لا يتحدد مفهومه بصفة علمية إلا إذا دخل في تضاد، أو تقابل فونولوجي مع صوت مختلف عنه، وتبعا لذلك يختلف المعنى[3].

وبالنظر إلى أثر هذا التضاد الفونولوجي أو التقابل الصوتي في توجيه المعنى، وجعله مختلفا في الاستعمال داخل التشكيلات الكلامية المتنوعة لأفراد المجتمع؛ كان من الضروري البحث في مظاهره الكثيرة، وتجلياته المتعددة، فضلا عن مكاشفة حضوره في مختلف اللغات الإنسانية، وهذا جعل تروبسكوي يهتم به أكثر من أي مسألة فنولوجية أخرى.

[1]- ينظر: جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، ص111.

[2]- ينظر: نفسه، ص113.

[3]- ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، ط2، 2005، ص143.

ويتخذ التضاد الفونولوجي عدة أنواع، تتحدد حسب موقعه في السياق اللساني، ونظرا لتعدده فإنه يعكس القيمة الفنونولوجية للنظام اللغوي، ويعبر عن الثراء الصوتي التي يتميز به، خاصة وأنه يتعلق بأدق الوحدات الصوتية؛ أي الفونيمات، أما عن أنواعه فتتمثل في[1]:

- **التضاد السالب** (Privative opposition): أطلق عليه اللساني العربي مصطلح التقابل الحرماني، وهو يتضمن تماثلا كبيرا بين فونيمين؛ أحدهما يشتمل على سمة صوتية غير موجودة في الطرف الآخر، (إما الهمس أو الجهر)، ومثاله: (س، ز)، (ت، د)، (ث، ذ).

- **التضاد التدريجي** (Gradual opposition): يجمع بين الأطراف المتضادة؛ كونها متفاوتة في امتلاكها خاصية معينة؛ مثل درجة انفتاح أعضاء النطق عند التلفظ ببعض الصوائت؛ مثل: (ا، و، ي).

- **التضاد المتكافئ** (Equipollent opposition): يمتلك أحد أطراف هذا التضاد سمة صوتية لا نجدها في غيره من الأطراف الصوتية؛ مثل: (م،ع) و (ب،خ)

- **التضاد الثنائي** (Bilateral opposition): تشترك الأطراف الصوتية في أكبر قدر ممكن من الخصائص مقارنة بغيرها، وكلما كثرت هذه الخصائص كلما كانت العلاقات أكثر متانة وأشد قوة، مثل: (ك، خ)؛ حيث يشتركان في الصفات الآتية: الفموية، والطبقية، والهمس.

- **التضاد متعدد الجوانب** (Multilateral opposition): تكون العلاقة بين الفونيمات في هذا النوع من التضاد هشة نوعا ما؛ مثل: (و، ي)؛ حيث يشتركان في كونهما من الصوائت، وكذلك: (ب، ع)، وأيضا (ح، ش)؛ إذ تتماثل هذه الحروف في أنها من الصوامت فحسب؛ أي أن المماثلة أو المشاركة تقوم على أساس الصنف فقط.

- **التضاد المتناسب** (Proportional opposition): يتحقق إذا كانت السمة المميزة حاضرة في الأطراف الفونيمية الأخرى؛ مثل سمة الجهورية (Sonority) التي تميّز بين (p) (d)، و(t) (d).

- **التضاد الممكن تحييده** (Neutralizable opposition): يحدث في حال التغيّر الذي يلحق الأصوات في بعض المواقع الكلامية؛ ففي اللغة الألمانية يكون التضاد بين (t) و(d)، وإذا وقعا في أواخر الكلمات فإنه ينطق الفونيم (t)، ويطلق عليه مسمى الفونيم الأم، أو الفونيم الكلي (archiphoneme)، وهو يشتمل على مجموعة من السمات المشتركة بين الفونيمين المتضادين.

[1]- ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص144-145.

نظرية وظائف اللغة:

اقترح رومان ياكبسون (Roman Jakobson) (1896-1982) طرحا نظريا على مستوى وظائف اللغة؛ حيث قامت نظريته على وجود ست وظائف لغوية، راح يستلهمها من نظرية الاتصال (Communicative Theory) سنة 1948؛ وذلك على أساس أن النشاط اللغوي يتطلب وجود ستة عناصر هي[1]:

- المرسل (emitter)
- المتلقي (receptor)
- قناة الاتصال (communicative channel)
- الرسالة (message)
- شفرة الاتصال (code)
- المرجع (referent).

وانطلاقا من هذه العناصر المكونة للنشاط التواصلي، والمتحكمة في أداء معطياته، توصل ياكبسون في بناء نظريته حول وظائف اللغة الإنسانية إلى أن اللغة الإنسانية تقوم بأداء ست وظائف لسانية مختلفة على أساس الاتصال؛ متمثلة في[2]:

- **الوظيفة التعبيرية** (expressive function): تتحقق في حال كان الهدف من الاتصال هو الكشف عن موقف المرسل من الرسالة اللغوية؛ أي أن هذه الوظيفة تختص بالعلاقة القائمة بين المرسل والرسالة.
- **وظيفة النزوع** (conative function): تتحقق في حال كان الهدف من الاتصال هو التأثير في المتلقي؛ أي أن هذه الوظيفة تختص بالمتلقي في علاقته بالرسالة.
- **وظيفة إقامة الاتصال** (phatic function): تتحقق في حال تعلق الأمر بالقناة أو بنية التلقي من حيث القدرة على إقامة الاتصال، أو تقوية العلاقات الاجتماعية، مثل: عبارات الترحيب والتحية والمجاملات فضلا عن أثرها لفت انتباه المرسل.

[1]- ينظر: أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص148.
[2]- ينظر: نفسه، ص148-149.

- **الوظيفة الإنشائية** (poetic function): تتحقق في حال كان الهدف من الرسالة تطويرها من حيث الشكل؛ أي أن أنها وظيفة تعنى بالرسالة اللغوية دون غيرها.

- **الوظيفة الواصفة للغة** (metalinguistic): تتحقق في حال كان الهدف من الرسالة شرح كلماتها، أو توضيح شفرة الاتصال؛ وهي وظيفة شارحة للبنية اللغوية للرسالة لتسهيل عملية الاتصال.

- **الوظيفة المرجعية** (referential function): تتحقق إذا كان الاتصال يستهدف المرجع، ويركز عليه؛ أي أنها وظيفة تختص بالمرجع في علاقته بعناصر الاتصال الأخرى تأثيرا وتأثرا.

التقطيع المزدوج (double articulation):

إن الوظيفة الأساسية للغة لدى الباحث واللغوي الفرنسي "أندريه مارتيني" (André martinet) (1908-1999)؛ هي التواصل بين أفراد المجتمع اللغوي، وإذا كانت اللغة بوصفها مؤسسة إنسانية تؤدي العديد من الوظائف فإن أهمها الاتصال والتفاهم والإبلاغ على الصعيد الاجتماعي[1]، وهذا ما يمنح اللغة قيمها التواصلية والاجتماعية.

وإذا كان النشاط التواصلي للغة يقوم على وجود عدة أطراف، فإن مارتيني يؤكد أكثر على الوظيفة الأشمل للغة؛ «وهي تلك التي تركز على التبادل بين أطراف التواصل، وليس على عنصر واحد في سيرورة التواصل»[2]؛ أي الوظيفة التواصلية للغة بمعناها العام.

ويعد مفهوم التقطيع المزدوج من أهم المبادئ التحليلية التي اعتمدها مارتيني في المدرسة اللسانية الوظيفية؛ حيث يقوم على التمييز بين النظام اللساني لدى الإنسان والأنظمة الإشارية، وأنظمة الاتصال في الطبيعة، خاصة لدى الحيوان؛ ويتم تحليل الوحدات اللغوية بالتقطيع المزدوج مرورا بمرحلتين؛ هما[3]:

التقطيع الأولي: يتمكن الباحث اللساني بواسطة هذا التقطيع من تحديد المفردات الدالة؛ التي تعرف بالمونيمات (Les monémes)؛ ومثال ذلك قولنا: أحضر الولد الكتاب؛ وتقطيعه الأولي: أحضر / أل / ولد / أل / كتاب.

[1]- ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي)، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013، ص233.

[2]- ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، تر. محمد الراضي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، آذار (مارس) 2012، ص223.

[3]- ينظر: شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص18-19.

التقطيع الثانوي: ينطلق هذا التقطيع من التقطيع الأولي؛ ثم يقوم الباحث اللساني بتحليل تلك الوحدات أو المفردات أو الكلمات الدالة ذات المحتوى الصوتي والدلالي إلى أصغر وحدة صوتية مجردة من المعنى؛ تعرف بالفونيمات (Les phonèmes)؛ وهذا ما يمنح اللغة القدرة على التعبير اللاانهائي عن الأفكار والمعاني بواسطة الفونيمات؛ وهي الأصوات اللغوية أو الحروف.

وقد تعددت الترجمات في نقل هذه المصطلحات؛ إذ نجد "محمد الراضي" يقترح مصطلح التمفصل المزدوج وغيره؛ في سياق الحديث عن جهود أندريه مارتيني في اللسانيات الوظيفية، حيث عبّر عن ذلك بالقول: «هو يميز بين نوعين من الورود؛ الورود المميز (pertinence distinctive)؛ أي ورود الفونيمات، والورود الدال (pertinence significative)؛ أي ورود الوحدات الدالة (monèmes) وهذا مفهوم جديد على اللسانيات قدمه في إطار مفهوم آخر هو مفهوم التمفصل المزدوج (double articulation)»[1].

وتتميز اللغات على اختلافها بهذه الخاصية الصوتية المزدوجة التي تشمل الفونيمات والمونيمات؛ وهذا ما يجعلها تقبل في ذاتها التقطيع المزدوج، بوصفه قانونا من قوانينها؛ حيث يمكن رصد مستويين في هذا الجانب من التحليل؛ سبقت الإشارة إليهما؛ هما[2]:

- مستوى الألفاظ (Monèmes): يشمل الوحدات الدالة التي تقبل التحليل إلى وحدات أصغر لا دلالة لها.
- مستوى الفونيمات (Phonèmes): يشمل الوحدات الصوتية الأصغر التي لا دلالة لها في ذاتها إلا أنها قادرة على تغيير المعنى.

يمكن القول أخيرا أن مصطلحات اللسانيات الوظيفية لا تخرج عن القاعدة في الترجمة العربية للمصطلح اللساني عموما؛ من حيث التعدد والاختلاف انتقالا من باحث لآخر، وهذا ما لاحظناه في حدود المصطلحات التي ذكرناها على سبيل التمثيل لا الحصر، وهذا راجع إلى طبيعة الجهود الفردية وما يترتب عنها من اقتراحات اصطلاحية متعددة، فضلا عن غياب التنسيق بين الباحثين في النقل والترجمة.

[1] – ماري آن بافو وجورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص223.
[2] – ينظر: أحمد حساني، مباحث في اللسانيات (مبحث صوتي، مبحث دلالي، مبحث تركيبي)، ص234.